فرنسا بين المغرب والجزائر وإمكان الموازنة (١) العلاقات مع المغرب

،توجت الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى المغرب ألسبوع الماضي التقارب بين الدولتين، وفي هذه الزيارة، وهي ألولى منذ ٢٠١٨ أكّد الرئيس التحول الجديد (تم في أواخر يوليو الماضي) في موقف دولته من قضية الصحراء، وهو موقف يؤكد السيادة المغربية على الصحراء، إذ قال إن ".حاضر ومستقبل الصحراء الغربية يتمان في إطار السيادة المغربية"

هذا التحول يسمح بفتح صفحة جديدة من العالقات الفرنسية المغربية، ومن العالقات الفرنسية الجزائرية، ويعكس تخلي الرئيس ماكرون -ولو مؤقتًا- عن هدف رئيس من أهداف سياسته الخارجية وهو تحسين العالقات مع الجزائر والمضيّ قدمًا في طريق مصالحة تاريخية بين البلدين، ويتبادل الطرفان الفرنسي .والجزائري االتهامات حول أسباب تدهور العالقات

في منتصف ٢٠٢٣، كانت العالقات بين قيادات كل من فرنسا والدولتين المغاربيتين سيئة ومرشحة لمزيد من التدهور، رغم عمق وتنوع الصالت والروابط بين النخب السياسية والثقافية والفنية واالقتصادية واألمنية والعسكرية وبين الشعوب. وقررت القيادة الفرنسية أن إصالح العالقات مع المغرب أسهل. وتأسس هذا التقييم على عدة عوامل منها الفوارق بين ذاكرة الماضي االستعماري في المغرب والجزائر، وطبيعة النظام االقتصادي في كل منهما، ودوائر االهتمام المشترك ونقاط االلتقاء بين باريس والرباط فيما يخص القضايا الثقافية والفرانكفونية من ناحية واألمنية من ناحية أخرى، ومركزية العداء لفرنسا في الرواية الوطنية الجزائرية، في حين أن الرواية الرسمية المغربية تشدد على الجمع بين االحتفاظ والتباهي بالموروث واالنفتاح على آلخر، وأخيرًا وليس آخرًا ال تُثير العالقات مع المغرب االستقطاب والتوترات في الداخل الفرنسي الذي تثيره العالقات مع الجزائر، وأبدت المملكة من ناحيتها حرصًا كبيرًا على تنمية وتوثيق العالقات مع المجتمع ومع النخب والفئات المؤثرة الفرنسية

عن عمق العلاقة بين البلدين

،في فرنسا هناك ما بين ٨٥٠ ألفًا إلى مليون ونصف من حاملي الجنسية المغربية أو من ذوي ألصول المغربية، إلى جانب الفرنسيين الذين ولدوا في المغرب ولهذه الفئات تواجد ملحوظ في النخب، منهم على سبيل المثال ال الحصر رئيس الوزارة السابق دومينيك دو فيلبان، من مواليد الرباط، وجان لوك ميالنشون زعيم حزب فرنسا العصية اليساري (مواليد طنجة)، ورشيدة داتي وزيرة الثقافة الحالية (والدها مغربي)، وأودري أزوالي مديرة عامة اليونسكو والوزيرة السابقة من أصول يهودية مغربية، والدها أندريه أزوالي صحفي فرنسي مغربي أحد مستشاري العاهلين المغربي حسن الثاني ومحمد السادس، وكان في وقت ما رئيس ،مؤسسة أنا ليند للحوار، ونجاة بلقاسم (فرنسية مغربية من مواليد المغرب) وزيرة التعليم السابقة، ونعيمة موتشو نائبة الرئيسة الحالية لمجلس ألمة الفرنسي وإيريك بيسون وزير الصناعة السابق (من مواليد مراكش)، وعثمان نسرو وزير الدولة للمواطنة ومناهضة التمييز في الوزارة الحالية، وكريم بوعمران نجم صاعد في الحزب االشتراكي. ومن ألدباء والمفكرين: طاهر بن جلون، وصفية عز الدين، وليلى سليماني، وفاطمة مرنيسي، وليلي بحسين. ومن الممثلين المعروفين: جمال دبوز، وجاد المالح، وجان رنو، والباريتون ديفيد سريرو، والدي.جي العالمي ديفيد جيطة، والمذيعة الالمعة روث إلكريف. وهناك عدد من رجال ألعمال والصناعة النافذين من أصول مغربية مثل ريشار عطية زوج طليقة الرئيس ساركوزي وغبريال بانون. وفي دائرة المقربين من الرئيس إيمانويل ماكرون بعض الفرنسيين من أصول مغربية، منهم ياسين بلعطار الذي صاحبه في زيارته ألخيرة للمغرب، مما أثار جدلًا في فرنسا ألسباب يطول شرحها. نكتفي هنا باإلشارة إلى أن الرئيس ومستشاريه يستمعون إليه في عدد من الملفات الخاصة بالضواحي ذات ألغلبية المسلمة وعالقاتها بالدولة، ومنها ملف تبعات حرب غزة على الداخل الفرنسي، ويالحظ ارتفاع نسبة المغتربين المغاربة أو الفرنسيين من أصل مغربي في القطاعات والشركات الفرنسية .التقنيات الجديدة، وأن جامعة محمد السادس تكون عددًا كبيرًا من الكوادر الموهوبة

وإلى جانب هؤالء هناك العديد من أفراد النخب المرتبطين بالمغرب عبر االرتباطات الزوجية والصداقات والمصالح والتوجهات والتعاون الجامعي والثقافي .واإلداري

وهناك أكثر من خمسين ألف فرنسي مقيم في المغرب (مقابل ٢٠ ألفًا في لبنان على سبيل المثال)، ويقطن أغلبهم المدن الساحلية والمناطق السياحية، ويلعب الطقس الدافئ دورًا هامًا في جاذبية المغرب، إلى جانب رخص تكاليف المعيشة، وتشريعات ضريبية جاذبة، وتعدد فرص العمل في اإلدارات المغربية والشركات المغربية وألجنبية، وال سيما في مجاالت الطاقة والطيران وصناعة السيارات والسياحة. فرنسا تُعد المستثمر ألجنبي ألول في المغرب، ومقدار استثماراتها يفوق ١٥ مليار يورو، وهناك ألف شركة صغيرة ومتوسطة الحجم فرنسية تعمل هناك، و٧٠٠ شركة تابعة لشركات فرنسية كبيرة، والتواجد .الفرنسي يخلق أكثر من مائة ألف وظيفة

وبصفة عامة، تتمتع المملكة بسمعة طيبة للغاية في أغلب ألوساط السياسية واالقتصادية والثقافية والجامعية واالستخبارية والعسكرية الفرنسية (باستثناء عدد من فصائل اليسار صاحبة خطاب حقوقي)، ألسباب عديدة، منها التاريخي، عراقة المملكة، ومنها دور السلطان محمد الخامس في حماية اليهود أيام الحرب العالمية الثانية، ومنها عدد أفراد النخب المغربية المتقنين للفرنسية المتابعين للشئون الداخلية الفرنسية والمطلعين عليها، ومنها الميل إلى تجنب إلقاء االتهامات حول الماضي االستعماري، ومنها أن النخب الفرنسية حريصة على توصيل رسالة إلى الرأي العام المسلم بأن عالقات وثيقة وبناءة وقائمة على الصداقة بين الشعوب وليس فقط على المصالح ممكنة مع دول إسالمية، ومنها طبعًا أن المغرب وجهة سياحية في متناول الجميع، ومنها اتسام الخطاب الديني للمملكة باالعتدال واالنفتاح على آلخر، ودور المملكة في الدبلوماسية السرية واالتصاالت والحوار الفلسطيني العربي إلسرائيلي، وتمد ألجهزة المغربية نظيراتها .ألوروبية بمعلومات هامة عن الخاليا والشبكات إلرهابية العاملة أو النائمة في أوروبا

وهناك تعاون عسكري، وفقًا لموقع وزارة الخارجية الفرنسية، حيث تقوم فرنسا، وفقًا لنصوص اتفاقية التعاون العسكري، بتنسيق وتنشيط أوجه وعمليات التعاون من خالل التشاور والتدقيق من أجل دعم عمليات تحديث القوات المسلحة الملكية. وباإلضافة إلى ذلك، توفر فرنسا فرص التدريب ألفراد القوات المغربية في فرنسا والمغرب. وهناك أيضًا توسع في تدريس اللغة الفرنسية في ألوساط العسكرية. وتعتمد فرنسا بشكل خاص على بعثتها العسكرية، ووحدة لدعم التعاون .الدفاعي، فضلًا عن شبكة من الخبراء المبعوثين للعمل في/مع القوات الملكية

تدريجيًا على مر السنين، شملت هذه الشراكة التاريخية بعدًا عملياتيًا استهدف رفع القدرات على التنسيق العملياتي البيني بين الوحدات، من خالل تبادل الخبرات والمعارف وتطوير القدرات على االستجابة المشتركة في حالة حدوث أزمة. وتم تنفيذ التمرين القتالي الجوي الثنائي "تافياللت" سنة 2019 فيما يتم تنظيم التمرين البحري المشترك سنويًا. ولكنه يبقى أن الجيش المغربي بات يعتمد أساسًا على شراكة تتجذر مع الواليات المتحدة، وأن المملكة تطور صناعتها الحربية بالشراكة مع الواليات المتحدة والهند، أي أن الدور الفرنسي تراجع إلى حد ما.

تدهور العلاقات في السنوات الماضية

يقر الصحفيون والخبراء المتابعون للعالقات الفرنسية المغربية صعوبة تأريخ تدهور العالقات أثناء السنوات الست األلولى من والية الرئيس ماكرون، إذ تبادل الطرفان اللوم واالتهامات، ما يمكن قوله إن المملكة لم تسترح لمحاوالت الرئيس الفرنسي فتح صفحة جديدة في العالقات الجزائرية الفرنسية، قائمة على ما يُسمى بسياسات الذاكرة، أي على اعتراف بخطايا فرنسا في الماضي، وبدورها في قتل أو اغتيال رموز من الثورة الجزائرية، والسعي إلى التوصل إلى كتابة مشتركة أو تصور مشترك للتاريخ. وسياسات الذاكرة تثير مشكالت أهمها فيما يخص هذه الدراسة هي تسببها في زيادة االحتقان الداخلي والخارجي لقيامها بفتح ملفات وجروح قديمة، وحول مسألة تحديد التبعات القانونية والسياسية لهذا اإلقرار بارتكاب خطايا، أي هل هذا اإلقرار يرتب التزامات بتعويضات أو باصطفاف.. إلخ، وأخيرًا أي إقرار بخطايا تجاه بلد يولد طلبات بإقرارات مماثلة من قبل دول أخرى.

إلى جانب تحول ملف عالقات فرنسا مع كل من الجزائر والمغرب إلى مباراة صفرية، فأي تحسن في العالقات مع إحداهما بات حاملًا لتدهور في العالقات مع األلخرى، انفجرت عدة أزمات بين الدولتين، أهمها في نظر الرئاسة الفرنسية قيام المخابرات المغربية بالتنصت على التليفون المحمول للرئيس ماكرون، وهو كثير االستخدام له في إدارة شئون الدولة، وقيام نواب حزبه في البرلمان األلوروبي بالتصويت لصالح قرارات تنتقد وتشجب أداء النظام المغربي، وجدير بالذكر أن رئيس المجموعة البرلمانية للحزب في البرلمان األلوروبي لعب دورًا في الحشد ضد المغرب، ثم أصبح فيما بعد سكرتيرًا عامًا للحزب ثم وزيرًا للخارجية، خلفًا لوزيرة كانت معروفة بعالقاتها الجيدة مع المملكة.

وفي السنوات الماضية (ما بين ٢٠١٧ و٢٠٢٣) تم التحقيق في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا حول قضايا تتعلق بنشاط المملكة في أوروبا، بعضه استخباري، يتعلق بتجنيد كوادر أمنية وبمكافحة اإلرهاب من ناحية وبمراقبة التحركات الجزائرية من ناحية أخرى، وبعضه مالي سياسي؛ إذ تم التحقيق في قضايا فساد في البرلمان األلوروبي وفي قيام كل من قطر والمغرب بدفع أموال غير معلن عنها للتأثير على مواقف وخيارات وعمل مؤسسات االتحاد األلوروبي، فيما يخص مسألة الصحراء الغربية واتفاقيات صيد األلسماك في البحار والزراعة.

ومن أهم مظاهر وأسباب التوتر قيام السلطات الفرنسية في خريف ٢٠٢١ بتخفيض حاد في عدد التأشيرات الممنوحة للمغاربة، وقالت إن هذا يعود إلى عدم تعاون السلطات المغربية في عمليات ترحيل من يصدر في حقه أمر بإجباره على مغادرة فرنسا من المواطنين المغاربة وتسهيل عودتهم إلى بلدهم، واعتبر هذا القرار "كارثيًا فيما يخص العالقات الثنائية" (وفقًا لمقاالت صحفية فرنسية) و"مهينًا" في المغرب، واضطرت السلطات الفرنسية إلى التراجع في نهاية سنة ٢٠٢٢، ولكن القرار ترك آثارًا وجروحًا آلثاره على العالقات العائلية في األلسر المتواجد أفرادها في البلدين، وأعربت المملكة عن استيائها بوسائل وأدوات مختلفة أبرزها تجاهل عرض الحكومة الفرنسية بالمساعدات اإلنسانية بعد زلزال سبتمبر ٢٠٢٣، والتأخر في تعيين سفير للمغرب في باريس.

في أكتوبر ٢٠٢٣ تم تعيين سفيرة مغربية في باريس، وسيادتها إعالمية بارزة وليست دبلوماسية محترفة، حاملة للجنسيتين المغربية والفرنسية، وفهم اإلعالم الفرنسي هذا التعيين على أنه يعكس رغبة في عدم حصر التواصل على الدوائر السياسية والدبلوماسية، وعلى فتح صفحة جديدة في العالقات.

رأب الصدع بين فرنسا والمغرب

تُفسر عدة عوامل الرغبة المشتركة في تدفئة العالقات، ومنها تدهور العالقات مع الجزائر بصفة عامة، والتصريحات الجزائرية أيام "انتفاضة الضواحي" في فرنسا (في صيف ٢٠٢٣) بصفة خاصة، والتقارب بين الجزائر وكل من روسيا والصين وإيطاليا، ومنها تراجع التواجد الفرنسي واهتزاز صورتها في القارة األلفريقية بصفة عامة وفي الساحل والصحراء وليبيا بصفة خاصة، حيث خسرت عددًا من الحلفاء، وتدهورت عالقاتها مع تونس، أما فيما يخص المملكة فهي ال تريد وضع كل البيض في سلة أمريكية إسرائيلية، وتريد جذب االستثمارات الفرنسية، والنخب المغربية تعرف فرنسا ولغتها ونخبها وثقافتها وفصائلها وتجد أن التعامل معها أسهل إلى حدٍّ ما.

لم يؤدِّ تعيين وزيرة خارجية معروفة بروابطها مع المغرب من سنة ٢٠٢٢ إلى بداية ٢٠٢٤ إلى تحسن واضح في العالقات، ولكن الوزير الذي تولى المنصب بعدها قام بزيارة رسمية للمغرب في نهاية فبراير ٢٠٢٤ وقال إن فرنسا تُريد تعميق وتطوير عالقاتها مع المغرب، وقبل هذه الزيارة بعشرة أيام أرسل العاهل المغربي شقيقاته إلى باريس حيث التقين وحرم رئيس الجمهورية الفرنسي وتناولن معًا غداء عمل. ووفقًا لمصادر صحفية لعب كل من مستشار الرئيس الدبلوماسي إيمانويل بون، ومستشار الملك فؤاد عالي الهمة، دورًا محوريًا في عمليات التقارب، شأنهما شأن وزير االقتصاد والمالية آنذاك برونو لومير ووزيرة الثقافة الفرنسية رشيدة داتي، وتقول المصادر نفسها إن تغيير القيادة في االستخبارات الفرنسية أفقد الجزائر نصيرًا قويًا.

وفي نهاية يونيو، تمّ إعالن موقف فرنسا الجديد من قضية الصحراء الغربية، تبنت فيه موقف المغرب وقالت إن هذا الموقف سيحدد تحركها مستقبلًا، وجاء في البيان الرئاسي: "إن حاضر ومستقبل الصحراء الغربية يتحددان في إطار السيادة المغربية"، ويُضيف البيان: "بالنسبة لفرنسا، فإن الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هو اإلطار الذي يجب من خالله حل هذه المسألة. إن دعمنا لخطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب عام 2007 واضح وثابت". وأكد أن الخطة المغربية "تشكل اآلن األلساس الوحيد للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومتفاوض عليه وفقًا لقرارات مجلس األلمن التابع لألمم المتحدة". وقال البيان: "إن التنمية االقتصادية واالجتماعية المستمرة لهذه المنطقة أمر ضروري، وأنا أرحب بكل الجهود التي يبذلها المغرب في هذا الصدد، وستدعمه فرنسا في هذا النهج لصالح الساكنة المحلية". ورحب الديوان الملكي، في بالغ صحفي، قائلًا إن "هذا اإلعالن الصادر عن الجمهورية الفرنسية، العضو الدائم في مجلس األلمن التابع لألمم المتحدة، يُشكل تطورًا مهمًا وهامًا لدعم السيادة المغربية على الصحراء".

زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب

ثم جاءت الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي للمملكة في آخر أسبوع من أكتوبر، وصاحب الرئيس وفد كبير، قوامه أكثر من مائة وعشرين فردًا، منهم رئيسا ،مجلسي ألمة والشيوخ، ومنهم تسعة وزراء، منهم وزراء الداخلية والحربية والمالية، وأربعون رئيس شركة ورجال أعمال، ولفيف من نجوم الفن والرياضة وعدد من الجامعيين، والناشط الفرنسي المغربي ياسين بلعطار. وأثار وجود بلعطار في الوفد انتقادات فرنسية وأخرى مغربية، ففي فرنسا هو محكوم عليه بالسجن مع إيقاف التنفيذ وفي المغرب ظهر أمام جالّة الملك بثياب غير الئقة.

ألقى الرئيس كلمةً أمام البرلمان المغربي في يوم ٢٩ أكتوبر، كرر فيها موقفه من مسألة الصحراء الغربية، وتم توقيع العشرات من العقود خالل هذه الزيارة بقيمة تناهز العشرة مليار يورو، هذه العقود تتعلق بقطارات فائقة السرعة والبنية المرافقة لها، وبمحطات تحلية المياه، وبمجال الطاقة الخضراء، وببيع قمر صناعي، وإقامة مواقع لصيانة وإصالح موتورات الطائرات، وتطوير ميناء.

في بدايات شهر أكتوبر، أي قبل الزيارة بأسابيع، سادت مخاوف من تدهور جديد في العالقات بعد أن قال وزير الداخلية الفرنسي الجديد، السيد برونو روتايو، إنه قد يعود إلى سياسة تقليل عدد التأشيرات ما لم يتم تحقيق تقدم في ملف طرد المهاجرين غير الشرعيين وفي تجاوب السلطات المغربية مع المطالب بتسهيل ترحيلهم، ولكنه عدل عن هذا الخطاب في النصف الثاني من الشهر، وأشاد بالمملكة ووصفها بالبلد الكبير واآلمن وبالدولة الصديقة. ومن ناحيته وفي الفترة نفسها دعا وزير الخارجية الفرنسي، السيد جان نويل بارو، إلى "استخالص الدروس من أخطاء الماضي"، وأضاف: "يجب علينا معالجة قضية (الهجرة) هذه في إطار شراكة دائمة وحوار دولي"، وعلق نائب فرنسي (من أحد أحزاب الوسط) على الملف قائلًا إن عهد "لي الذراع" ولّى ولم يعد هذا ألسلوب ممكنًا.

وكان الوزير روتايو في الوفد الذي صاحب الرئيس، وقابل نظيره المغربي، ووزير الشئون اإلسالمية، السادة عبد الوافي لفتيت وأحمد التوفيق، ووفقًا لجريدة لوفيجارو" وعد المسئولون من البلدين بالعمل معًا على "تقصير المدد" و"القيام بعمل أفضل" فيما يتعلق بعمليات الترحيل. وأوضح مساعدو الوزير الفرنسي" قبل االجتماع أن "الهدف هو إنشاء إطار للمناقشة يسمح لنا بأن نكون أكثر فاعلية". مع توفير، على سبيل المثال، القدرة على إرسال قائمة بأسماء المواطنين الذين سيتم ترحيلهم بشكل عاجل إلى كبار المسئولين المغاربة، وأوضحت الرئاسة الفرنسية أن فرنسا تريد العمل على "تسهيل التنقل القانوني" من ناحية و"مكافحة الهجرة غير الشرعية" من ناحية أخرى.

ونجح الطرفان في تفادي إفساد أجواء المصالحة بخالف علني حول هذا الملف الشائك، وتمت اإلشارة إلى موضوع الهجرة في إعالن مشترك وقّعه إيمانويل ماكرون ومحمد السادس يوم االثنين ٢٨ أكتوبر.

وتطرق الوزراء إلى ملف شائك آخر هو مكافحة المخدرات، حيث قال وزير الداخلية الفرنسي في تصريحات لفتت ألنظار في الشهر الماضي إن فرنسا تواجه نقطة تحول" أو "نقطة انزالق" فيما يتعلق باقتصاد وتجارة المخدرات، إذ اتسع نطاقهما وحجم ألموال المنخرطة فيه، وتقول التقارير الرسمية –منها تقرير" لمجلس الشيوخ صدر في مايو الماضي- إن شبكات المخدرات باتت عابرة للدول، متعددة الجنسية، ومتواجدة في المدن واألرياف، ومالكة ألسلحة ثقيلة، وتجند أعدادًا متزايدة من الشباب القاصر، وعلى العموم قال الوزير روتايو في تعبير صادم إن فرنسا في طريقها إلى "المكسكة"، أي تتحول إلى مكسيك آخر. وهناك في فرنسا من يقلل من جسامة المشكلة ويزعم أن الوزير يوظف الملف ألغراض سياسية، ولكن مجلس الشيوخ – وهو مجلس يحاول تفادي االنزالق إلى وحل المناورات السياسية الرخيصة- أصدر تقريرًا مطولًا حول هذه القضية في مايو الماضي، قال فيه إن عددًا من الدول منها دول عربية في الخليج وفي المغرب العربي باتت بمثابة "قاعدة خلفية" لهذه التجارة، وعلى العموم أشاد الطرفان بمتانة التعاون بينهما في هذا الملف، ولكن المقاالت الصحفية التي تناولت هذه القضية قبل الزيارة ال تؤيد هذا التشخيص.

وقبل العاهل المغربي دعوة رسمية إلى زيارة فرنسا.

خاتمة

العالقات الفرنسية المغربية متشعبة، وأسسها متينة، وهي نسبيًا سلسلة على المستويين الحكومي والشعبي، ال يعني هذا أن الخالفات مستحيلة، بل يعني في آن واحد أنها قد تحدث وقد تتفاقم بسرعة، وقد تكون عميقة، ولكن تجاوزها ممكن دائمًا، لوجود قواعد اجتماعية عريضة نسبيًا وهامة ومتنوعة لها مصالح وتوجهات سياسية وفكرية وهوياتية تدفعها إلى العمل على رأب الصداع.

تقول بعض التيارات اليسارية إن النظام المغربي يحسن تنظيم شبكات وحمالت عالقات عامة في باريس وعواصم أوروبية أخرى تروج له وتدافع عن مصالحه، و/أو أن الجماهير العريضة في المغرب ال تستفيد بالقدر الكافي من عوائد هذه العالقات الوثيقة مع دول الغرب، و/أو أن دعم المملكة هو دعم لممارسات قمعية، ولكن هذا الكالم يفترض من ناحية أن ألصل أن العالقات الخارجية تفيد كل فئات الشعب أيًا كان بدرجات متساوية، ومن ناحية أخرى أن نقاط التالقي ستختفي وتزول إن اختفى هذا الدعم الملكي والحكومي، وال يوجد ما يؤكد صحة هذا الكالم.

ال شك أن الزيارة ألخيرة فتحت بابًا جديدًا في طريق العالقات الفرنسية المغربية، وأن المستقبل واعد، وأن الطرفين يملكان معارف وأدوات وموارد تدفع إلى توازن محمود في التعامل، وقد تتطور العالقة لتكون استراتيجية وخاصة جدًا، ولكن التعقيدات البيروقراطية وقصور ألجهزة في تعاملها مع المشكالت اليومية التي تعتري الطريق واستحالة توقع سلوك النخب الفرنسية المتقلبة، واحتمال وجود مستجدات في العالقات الفرنسية الجزائرية، كل هذا يعني أنه ال يمكن استبعاد انفجار أزمات أخرى.